مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٣١

الخميس ٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد يامروتز
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغا مبا
	فرنسا	السيد ميشون
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العجمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٨) (S/2019/711)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٧ (٢٠١٨) (S/2019/711)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، وإستونيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/788، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته كل من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/711، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٧ (٢٠١٨).

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقول ببساطة أننا نرحب كثيرا بقرار المجلس تجديد الإذن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بتفتيش السفن الضالعة في تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر قبالة سواحل ليبيا والاستيلاء عليها. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء النزاع الجاري في ليبيا وأثره على المدنيين، بمن فيهم الفئات الضعيفة من المهاجرين واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. فالمجلس يدين جميع أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في ليبيا وقبالة سواحل ليبيا.

والمملكة المتحدة واضحة في أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا. والسبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في البلد هو من خلال وقف إطلاق النار والتسوية سياسية عن طريق التفاوض. وسنظل ثابتين في دعمنا للممثل الخاص غسان سلامة وقيادته للعملية السياسية.

السيد العجمي (الكويت): نرحبباتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩) بالإجماع. ونتقدم بالشكر للوفد الدائم للمملكة المتحدة على الجهود الكبيرة التي بذلها بصفته القائم

بالصياغة بشأن ملف ليبيا. ونشيد، في ذات الوقت، بالمرونة التي أبداها خلال مرحلة التفاوض على هذا القرار.

إن تصويتنا لصالح القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩) اليوم، يأتي تأكيدا على مواقفنا الثابتة والدائمة تجاه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة المتصلة بأهمية مواجهة التحديات التي تفرضها عمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي،

الذي شهد، وفقا لتقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة S/2019/711، والخاص بتنفيذ القرار ٢٤٣٧ (٢٠١٨)، تزايد نسب حالات وفاة المهاجرين غرقا في البحر بصورة أكبر عن السنوات السابقة. وقد استمرت كذلك الظروف الصعبة والقسرية التي يواجهونها في ظل الأوضاع الأمنية التي تشهدها ليبيا. وإذ نؤكد بأن استمرار عمليات تهريب المهاجرين غير النظاميين إلى الأراضي الليبية وعبرها ومن سواحلها يسهم في تقويض جهود تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، في هذا الصدد، من أجل تزويد هؤلاء المهاجرين بمأوى آمن إلى حين تجهيز طلبات اللجوء الخاصة بهم أو تقديم المساعدة لهم وإعادتهم إلى بلدانهم، وذلك من شأنه أن يسهم في الحفاظ على أمن واستقرار ليبيا ووحدة أراضيها وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في الحقيقة، نحن راضون جزئيا على اتخاذ القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)، في المقام الأول، لأننا نعتقد أن رصد العمليات في ليبيا ينبغي أن يكون مماثلا لذلك الذي أجري في خليج عدن، بالنظر إلى الإحصاءات المتعلقة بالخسائر في الأرواح والأعمال الوحشية المرتكبة ضد المهاجرين الذين يقعون ضحايا للاتجار غير المشروع بالأشخاص والقتل والانتزاع الشنيع للأعضاء. إننا ندرك تماما جذور هذه الممارسات وأسبابها، ولكننا لا ندري مآلاتها. ويجب بذل كل جهد ممكن خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة لتحسين رصد العمليات بحيث تكون أكثر فعالية، وأن نبذل قصارى جهدنا لإنهاء الممارسات الضارة التي يتعرض لها المهاجرون في ليبيا. وتحقيقا لتلك الغاية، ومن أجل ضمان زيادة فعالية عمليات الرصد، يجب إعادة نشر الأصول البحرية في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى ضرورة أن يصبح الاتحاد الأفريقي مشاركا رسميا في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الخطيرة للغاية التي تمر بها ليبيا منذ عام ٢٠١١. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا بشأن قرار لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى بشأن ليبيا الذي يقترح تعيين مبعوث مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لليبيا، وطلب أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة للنظر فيه. ولذلك، فإننا صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤٩١ (٢٠١٩) حتى يتسنى على مدى الأشهر الـ١٢ المقبلة إيجاد حل لأسباب هذه الأزمة يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء معاناة المهاجرين ومقاساتهم.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي اعتماد القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)، الذي يمدد ولاية نظام التفتيش الخاص في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. لقد اتخذنا دوما موقفا بناء إزاء مبادرة مجلس الأمن هذه، التي أسفرت عن إنشاء أنظمة التفتيش الخاص في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا لمكافحة النقل غير المشروع للمهاجرين ودعم نظام حظر توريد الأسلحة. وعندما كان يجري وضع ذلك النظام بموجب القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، فإن أهم تدبير عملي لمكافحة الهجرة غير القانونية كان ولا يزال هو عملية الاتحاد الأوروبي البحرية ”صوفيا“. وبطبيعة الحال، رغم أن القرار لم يكتب على نحو يأخذ في الحسبان تلك العملية، فقد كان من الناحية العملية هو الصك الوحيد الذي يؤدي وظائفه بصورة حقيقية في تلك المنطقة من مناطق البحر الأبيض المتوسط الغارقة في المشاكل.

والآن، بعد تعليق العنصر البحري الرئيسي للعملية وعجز بروكسل عن التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبلها، فإن النتيجة هي أن النظام المنشأ بموجب القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) لا يجري دعمه بصكوك حقيقية. ولهذه الحالة الراهنة أثر سلبي على سلطة مجلس الأمن، التي نشعر بالقلق إزاءها باعتبارنا أعضاء دائمين. ونود أيضا أن نذكر بالدعوة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/711) إلى تفعيل الوظائف البحرية لعملية ”صوفيا“، ونأمل أن يساعد قرار اليوم ودعوته إلى وضع تدابير عملية متواصلة على تسريع وتيرة اتخاذ قرار بشأن استئناف عمل العنصر البحري لعملية ”صوفيا“. وأود أيضا أن أشدد على أننا مهتمون بمواصلة حوار تفاعلي غربي رسمي يتسم بالمنفعة المتبادلة مع ممثل الاتحاد الأوروبي وقيادة عملية ”صوفيا“ عندما ينظر مجلس الأمن في نظام المراقبة قبالة الساحل الليبي أو متى قد يكون ذلك ضروريا. وعندما نتخذ قرارات بشأن تمديد العمل بذلك النظام في المستقبل، سنأخذ في الاعتبار فعالية العملية المختلطة وإسهامها العملي في كفالة الامتثال لحظر توريد الأسلحة. ووفقا للطلب الوارد في القرار، فإن التقارير الإضافية للأمين العام ستساعدنا على إجراء تقييم موضوعي لفعالية العملية.

واليوم، أود أن أشدد على أن روسيا دأبت دائما على اتباع نهج بناء إزاء كل الجهود الأوروبية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير القانونية. غير أن الجزاءات ليست بالتأكيد حلا طويل الأجل للمشكلة، التي تتطلب اتباع نهج شامل. فالأسباب الحقيقية للهجرة الجماعية تكمن في النزاعات والبؤس، وفي الحالة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التدخل العسكري غير القانوني في الشؤون الداخلية لليبيا في انتهاك لقرارات معروفة لمجلس الأمن، مما أدى إلى معاناة لاإنسانية للعديد من الملايين من الناس.

والجرائم التي ارتكبت ضد المهاجرين تؤكد تماما موقفنا، وهو أن السبيل لمكافحة هذه المشكلة على نحو فعال هو القضاء على ما يتصل بها من شبكات إجرامية. وينبغي أن نرى ملاحقات جنائية فعالة على الصعيد الوطني. ومن المهم على نفس المنوال تهيئة الظروف المستدامة من أجل استعادة السلام والحياة الطبيعية في الدول التي شهدت النزوح الجماعي. وغني عن القول إن معالجة أسباب الكثير من المشاكل ذات الصلة بالهجرة في البلدان التي تعاني من أزمات تندرج ضمن سياق الحلول السياسية، إلى جانب مساعدتها على إعادة تأهيل مجتمعاتها واقتصاداتها وبناء المؤسسات. والأمر الضروري على نحو أساسي هو تهيئة الظروف المواتية حتى يتمكن الناس من العودة إلى ديارهم بحرية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩) الذي يجدد لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا الإذن للدول الأعضاء بتفتيش السفن في أعالي البحار القادمة من ليبيا من أجل مكافحة انتشار تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر قبالة سواحل ليبيا، وما يقترن بذلك من خطر على الحياة البشرية. ونعرب عن امتناننا للمملكة المتحدة، بصفتها قائمة على الصياغة، على ما بذلته من جهود، ونشيد بروح التوافق التي سادت خلال المفاوضات وأدت إلى اعتمادنا للقرار اليوم بالإجماع. وقد جاء هذا القرار في الوقت المناسب، بالنظر إلى المأساة التي نشهدها قبالة الساحل الليبي بينما يحاول المهاجرون الفرار من ظروف المعيشة اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز.

ويرحب بلدي بالانخفاض الملموس في تدفقات المهاجرين والأشخاص القادمين من ليبيا منذ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو اتجاه مرتبط بالجزاءات المفروضة على الأشخاص المتورطين في تهريب المهاجرين، فذلا عن التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، الذي يأذن بإجراء عمليات تفتيش السفن. ومن المهم أن نواصل تنفيذ تلك التدابير.

وإذ نرحب باتخاذ القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)، يكرر بلدي الإعراب عن قلقه إزاء افتقار عملية الاتحاد الأوروبي ”صوفيا“ للأصول البحرية وما يترتب عنه من آثار على قدرتها على الاضطلاع بمهمتها. وحصر دور عملية ”صوفيا“ في المراقبة الجوية يحد بشكل كبير من قدرتها على رصد السفن قبالة سواحل ليبيا. ونأمل أن تفضي المناقشات الرامية إلى معالجة إلى نتائج مجدية للتوصل إلى حل دائم للتحديات في مكافحة تهريب المهاجرين وانتهاكات حظر توريد الأسلحة. وأخيرا، من الأهمية بمكان أن نعمل على إيجاد حل دائم للأزمة في ليبيا بدعم كامل من الاتحاد الأفريقي، الذي يتمتع بميزة نسبية فيما يتعلق بهذه المسألة.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تقدر الصين خطورة مشكلة الهجرة غير المشروعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتأمل أن تتوصل البلدان المعنية والمنظمات في المنطقة إلى حلول أكثر فعالية. وبناء على ذلك، صوتت الصين مؤيدة لاعتماد مجلس الأمن اليوم للقرار ٢٤٩١ (٢٠١٩). ونأمل أن تنفذه الدول الأعضاء وتنفذ القرارات السابقة ذات الصلة بعناية وبصورة شاملة، حتى يتسنى التوصل إلى حل كامل ومناسب لهذه المسألة. وبناء على الطلب الوارد في القرار، فإن الأمين العام سيقدم تقريرا مرحليا إلى المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وبالنظر إلى التطورات الهامة في الحالة السائدة في المنطقة منذ اعتماد القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، نتوقع أن يتضمن تقرير الأمين العام معلومات عن التقدم المحرز في العمليات ذات الصلة، وأن يقوم المجلس حينئذ باستعراض شامل لتنفيذ القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)، في ضوء التطورات في الميدان.

إن التصدي للهجرة غير المشروعة يقتضي أن نعالج الأعراض والأسباب الجذرية اتباع نهج شمولي والتركيز على حل المسائل الأساسية، بما في ذلك الفقر المدقع والاضطرابات الاجتماعية والنزاعات المسلحة. وتأمل الصين أن يشارك المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الأصلية للمهاجرين على تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد السلام والاستقرار من خلال التنمية من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع البلدان الأخرى لإيجاد حل مناسب والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)، الذي يجدد هذه الولاية لفترة ١٢ شهرا. وبالنظر إلى الحالة في الميدان، من الأهمية بمكان الحفاظ على الولاية التي تأذن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بتفتيش السفن المشاركة في تهريب الأشخاص قبالة سواحل ليبيا.

ومن المهم أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد. ويجب أن يتوقف القتال، ولا بد أن تنفذ جميع الدول حظر توريد الأسلحة تنفيذا صارما. وهذه هي الشروط المسبقة للعودة إلى العملية السياسية ذات المصداقية والشاملة للجميع في ليبيا، التي طال انتظارها.

وتمثل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط (عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط) في هذا الصدد مساهمة مهمة من الاتحاد الأوروبي في تحقيق استقرار ليبيا. وتساهم العملية في تحقيق هدفين هما: أولا، إنفاذ الحظر على توريد الأسلحة، وثانيا، مكافحة الاتجار بالبشر. وتم مؤخرا تمديد ولاية عملية صوفيا حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا أن تعليق الأصول البحرية للعملية هو أمر مؤقت، وأنه حتى في حالة غياب تلك الأصول، فإن العملية تقوم بوظائفها وتقدم إسهاما مهما في مساعدة ليبيا.

إن القرار الذي اتخذه المجلس اليوم يتيح المجال لها كي تعمل وتنفذ مهامها على أفضل نحو ممكن؛ ويبعث هذا القرار أيضا

برسالة دعم قوية للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام سلامة لإحلال السلام عن طريق التفاوض إلى ليبيا.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا بالتصويت بالإجماع على القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)، الذي يمدد الإطار القانوني المنشأ بموجب القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) لفترة ١٢ شهرا، وتؤكد من جديد تصميمنا الجماعي على مكافحة تهريب المهاجرين واللاجئين قبالة سواحل ليبيا بلا كلل.

ويمثل هذا المسعى الجماعي، الذي هو مسؤوليتنا جميعا، جزءا من الإطار القانوني الدولي، ولا سيما الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون البحار، بشأن الجريمة المنظمة الدولية وبشأن اللاجئين. وكما جاء في القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، يجب على الجميع احترام الحقوق الإنسانية للاجئين والمهاجرين وكرامتهم احتراما كاملا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠